



إدارة الإعلام والاتصال

بيان صحفي رقم 2019/44

جعل أنظمة الحماية الاجتماعية تعمل لصالح المرأة والفتيات في أفريقيا نحو تنفيذ استجيب للنوع الاجتماعي لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة

أديس أبابا – 3 أبريل 2019: نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حدثاً جانبياً على هامش الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والتشغيل تحت شعار "جعل أنظمة الحماية الاجتماعية تعمل لصالح النساء والفتيات في إفريقيا: نحو التنفيذ المستجيب للنوع الاجتماعي لجدول أعمال 2063 وأهداف التنمية المستدامة".

كان الهدف من هذا الحدث تعزيز الأولويات القارية الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإبلاغ اجتماع الخبراء بشأن أجندات الحماية الاجتماعية والعمل والتوظيف والتنمية الاجتماعية للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

أبرز الحدث الجانبي نتائج موقف اللجنة الوزارية الإفريقية المعنية بوضع المرأة بشأن الاستنتاجات المتفق عليها، كما أتاحت فرصة لتبادل نتائج دراسة إقليمية حول "مناهج مبتكرة في توفير الحماية الاجتماعية والحصول على الخدمات العامة للمرأة في الزراعة والقطاع غير الرسمي" والحصول على مدخلات من شأنها أن تسترشد الدراسة وتوصياتها.

أعرب ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد سابيولو ميوكازي، في كلمته، عن تقديره للشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحكومة فنلندا وأبرز أهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين في الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، إستراتيجية الاتحاد الأفريقي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأجندة الاتحاد الأفريقي الاجتماعية المقترحة لعام 2063. وحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تستجيب بشكل شامل للحواجز بين الجنسين داخل الحماية الاجتماعية.

السيدة ماري غوريتي ندويو، مستشارة اتصال أول في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشارت إلى أن النساء هن الأكثر استبعاداً اجتماعياً بشكل رئيسي من منابر الحماية الاجتماعية في أفريقيا، مما يؤدي إلى زيادة تهميشهن وتفاقم مستويات الفقر لديهن. وأكدت على الحاجة إلى التأكد من اعتراف كافة الجهود بضعفها في سياق الحماية الاجتماعية. وكررت التأكيد على أهمية التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى تعزيز قدر أكبر من التماسك في السياسات واتباع

نهج أكثر شمولاً للتصدي للفقر والقابلية للتأثر في القطاعات ذات الأولوية الثلاثة وهي الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة.

الدكتور تيمو فويبيو ، ممثل حكومة فنلندا المعهد الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية ، أكد على أهمية خلق فرص عمل للنساء خاصة في اقتصاد الرعاية. وتقع الكثير من أعمال الرعاية على أكتاف النساء كعمل غير مدفوع الأجر وبدون حماية اجتماعية. من خلال إضفاء الطابع الرسمي على أعمال الرعاية ، يمكن للمجتمعات الأفريقية أن تنشئ الملايين من الوظائف الرسمية في اقتصاد الرعاية ، مع توفير المعاش وإجازة الأمومة والتأمين الصحي للعاملين في الرعاية. وفي الوقت نفسه ، يمكن أن تتمتع ملايين النساء بمزيد من الحرية في العمل بدوام كامل في أسواق العمل وريادة الأعمال خارج المنزل ، مما يجعل مواهبهن ومدخلاتهن الإنتاجية مفيدة للاقتصادات الوطنية. وأكد على أن الحماية الاجتماعية حق فردي لكافة النساء والرجال. كما أنه أمر منطقي للاقتصاد الجيد.

خلال المناقشات العامة ، أقرت الدول الأعضاء بأن الحماية الاجتماعية هي أمر أساسي بالنسبة للمرأة طوال دورة حياتها ، ولكن التركيز بشكل خاص على المسنات والنساء في مجال الزراعة والعمل المنزلي اللائي يوجد معظمهن في القطاع غير الرسمي ويتأثرن بشكل غير متناسب بمخاطر مختلفة بما في ذلك الكوارث الطبيعية والعنف والتمييز. وأبرزوا كذلك الحاجة إلى اعتماد تدابير تهدف إلى الحد من آثار هذه المخاطر وتجنبها من خلال استراتيجيات الحماية الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي وآليات التمويل.

كما دعا الخبراء إلى زيادة الشراكة لدعم تنمية قدرات المؤسسات الوطنية وتشجيع التعلم المتبادل بين الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن الممارسات المبتكرة مثل الحد الأدنى للأجور وظروف العاملين في المنازل من أجل تكرار السياق في مختلف البلدان. كما أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى إتباع نهج مبتكرة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل النساء في القطاع غير الرسمي مستشهدة بأمثلة من أوغندا حيث مكن النظام الرسمي للحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي من تقديم مساهمات طوعية في إطار خطط المساهمة الرسمية.

وفي هذا الصدد ، طلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني والمالي لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية غير الرسمية والمجتمعية للمرأة لضمان انتقالها تدريجياً نحو التغطية بموجب نظم الحماية الاجتماعية الرسمية لضمان الاستدامة وزيادة التغطية في أفريقيا.

وفي الختام ، رحبت مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الوطني للرعاية والحماية الاجتماعية التابع لحكومة فنلندا بالتعليقات والمدخلات التي قدمتها وأعربت عن تقديرها للدول أعضاء الاتحاد الأفريقي على مشاركتها ومساهماتها القيمة ودعت إلى التزام متزايد من الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي باعتماد وتنفيذ استراتيجيات للنوع الاجتماعي لأنظمة الحماية في أفريقيا بما يتماشى مع أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

تم دعم الحدث الجانبي تقنيًا وماليًا من قبل المعهد الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية التابع لحكومة فنلندا التي تدير برنامج الاتحاد الأوروبي لأنظمة الحماية الاجتماعية.

للحصول على مزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال:

توجه الاستفسارات الإعلامية إلى:

السيد جمال احمد كرار- موظف اتصال اول - إدارة الاعلام والاتصال - مفوضية الاتحاد الافريقي

بريد الكتروني: GamalK@africa-union.org

للحصول على مزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال:

إدارة الاعلام والاتصال - مفوضية الاتحاد الافريقي - بريد الكتروني: DIC@african-union.org موقع

الالكتروني: www.au.int - أديس أبابا - إثيوبيا

تابعونا على:

فيس بوك: <https://www.facebook.com/AfricanUnionCommission>

تويتر: <https://twitter.com/AfricanUnion>

يوتيوب: <https://www.youtube.com/AUCommission>